معيقات بلورة مقاربة فعالة للتعاطي مع ملف اللاجئين السوريين في البلدان المغاربية

Obstacles to Designing an Effective Approach to deal with the Issue of Syrian Refugees in the Maghreb Countries

صالح زياني

جامعة باتنة1، الجزائر، salah.ziani.dz@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/11/19 تاريخ قبول النشر: 2018/12/02

ملخص:

تؤكد معظم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية او غير الحكومية بل وحتى منظمات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية أن اللاجئين السوريين (او النازحين بالتعبير السائد في المغرب العربي) يعيشون اوضاعا مأساوية بسبب عدم الاهتمام الكافي للتكفل بهم من قبل السلطات في هذه المنطقة. تتمحور اشكالية هذه المقالة حول مسألة منهجية تعاطي كلا من الحكومات المغاربية وكذا مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة مع محنة اللاجئين السوريين. تخلص المقالة لجملة من النتائج لعل من ابرزها أن الإجراءات والسياسات التي اتخذتها هذه البلدان تجاه ملف اللاجئين اتسمت بالعشوائية والتخبط والظرفية، كما أن التعاطي الشعبي الوجداني مع مأساة اللاجئين السوريين على المستوى المغاربي اختلفت كل الاختلاف عن التعاطي الرسمي. إضافة لذلك فرغم وجود نسيج معتبر من المنظمات الأهلية في البلدان المغاربية الثلاثة التي شملتها الدراسة إلا أن ما يلاحظ هو عدم تخصيصها ما يكفي من العناية والمرافعة عن مأساة اللاجئين السوريين.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون السوريون؛ المنطقة المغاربية؛ السياسات الحكومية؛ المجتمع المدني؛ المنظمات الدولية.

Abstract:

According to the most of the reports issued by international governmental or non-governmental organizations and even civil society in the Maghreb region, the Syrian refugees live tragic situations because of the lack of adequate attention to handle them by the authorities in this area of the world. This article is focusing on the methods adopted by both the Maghreb governments as well as civil society with the plight of the Syrian refugees. Among the results of the article, the policies adopted and taken by the authorities in the Maghreb region toward the refugee issue were characterized by arbitrariness and confusion and circumstantial. The Maghreb citizens acted in a different way and showed enough sympathy towards the refugees. Finally the study finds out that depute the existence of substantial fabric of civil society organizations in the region; unfortunately, they did not devote enough sufficient attention to the issue of the Syrian refugees.

Keywords: Syrian refugees; Maghreb region; Governmental policies; civil society; International organizations.

* المؤلف المرسل: صالح زياني، salah.ziani.dz@gmail.com

مقدمة:

لقد أفضت موجة الربيع العربي لحركة هجرة سورية عابرة للحدود قل ما شهدها العالم العربي من قبل، وشملت حركة الهجرة هذه عدة اتجاهات سواء لدول الجوار مثل تركيا ولبنان وبقية البلدان المشرقية أو المغاربية وصولا لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وبقية البلدان التي تتميز بالأمن.

لعل من ابرز أسباب هجرة السوريين بأعداد كبير خارج وطنهم حالة العنف الغير مسبوق وكذا الاضطهاد الذي أخذ أبعادا انتقامية درامية وتسبب في سقوط أعداد هائلة من الضحايا في ظل شلل من قبل المجتمع الدولي لوضع حد لحالة العنف والفوضى التي أصبحت السمة والمشهد الأكثر بروزا في هذا البلد.

رغم ضآلة عدد اللاجئين السوريين بالمنطقة المغاربية (اقصد هنا كلا من الجزائر والمملكة المغربية وتونس) مقارنة بدول جوار سوريا كتركيا ولبنان (حوالي مليوني لاجئ في تركيا وحوالي مليون ونصف لاجئ في لبنان) في مقابل ستين ألف لاجئ مع بداية سنة 2017 في المنطقة المغاربية، إلا أن الاهتمام بوضع هؤلاء له أهميته بحكم ما يطرحه تواجدهم من إشكالات تستدعي الدراسة والتحليل.

اعتمادا على مقاربة أساسها المقارنة، سأحاول من خلال هذا المقال أن استعرض طبيعة أداء السلطات المغاربية في كل من تونس والجزائر والمغرب مع ملف اللاجئين السوريين. إذ رغم وجود بنية تحتية معتبرة في كل هذه البلدان وهي بنية يمكنها أن تستوعب العدد المتواضع للاجئين، هذا بالإضافة للإمكانيات الدبلوماسية لدول المنطقة والتي يمكن الاستعانة بها لاستمالة منظمات الإغاثة والمساعدة الدولية وحتى المحلية، لكن للأسف ظل أداؤها محتشما. لقد اثر تجاهل السلطات المغاربية لهذا الملف على مكانتها الدولية في مجال تقديم يد المساعدة للاجئين، بل وعلى خلاف أداء الحكومات ،أصبح المواطن وكذا المجتمع المغاربي بروحه التضامنية مع الوافدين الجدد محل تقدير من قبل المهتمين بشأن اللاجئين السوريين .

سأقوم من خلال هذا المقال بمساءلة دور منظمات المجتمع المدني المغاربي في المرافعة عن الملف المذكور أعلاه. فرغم وجود نسيج معتبر من المنظمات الأهلية في البلدان الثلاثة إلا أن ما يلاحظ هو عدم تخصيصها ما يكفي من العناية والمرافعة عن مأساة اللاجئين السوريين. إذ باستثناء بعض التقارير الدورية عن الوضع المزري للوافدين السوريين، لكن وبسبب العجز الوظيفي لهذه المنظمات غير الحكومية فإن أداءها لا يزال يتسم بالضعف، فلم تستطع لحد الساعة إدراج مأساة اللاجئين السوريين في أجندات السياسات الحكومية في المنطقة المغاربية بممارستها ما يكفي من الضغط على حكوماتها سواء تعلق الأمر بتونس أو الجزائر أو المملكة المغربية. فمثلا لم ترافع وتضغط بجدية قصد منح صفة اللاجئ للوافدين السوريين مما يحرمهم من حقوق كثيرة.

مما سبق ستتمحور إشكالية المقال حول مساءلة منهجية تعاطي كلا من الحكومات المغاربية وكذا المؤسسات الأهلية (المجتمع المدني) في المنطقة مع قضية اللاجئين السوريين.

1) في أسباب لجوء السوريين للمنطقة المغاربية:

تؤكد معظم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، بل وحتى منظمات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية أن اللاجئين السوريين (أو النازحين بالتعبير السائد في المغرب العربي) يعيشون أوضاعا مأساوية بسبب عدم الاهتمام الكافي للتكفل بهم من قبل السلطات في هذه المنطقة. فقد وصل عدم اللامبالاة

من قبل هذه السلطات حد الإحجام عن تخصيص ما يكفي من الجهد ولو بإحصاء عدد اللاجئين السوريين بما يمكن من تحديد حاجياتهم ويخفف من معاناتهم. لقد ساهم هذا التجاهل في بروز عدة ظواهر لا تليق وتتوافق والتقاليد العريقة لهذه البلدان في مجال حسن الضيافة والإغاثة. ولعل من ابرز تلك الظواهر تعميق مأساة الكثير منهم، بحيث أصبحوا فريسة في أيدي عصابات التسول، كما يتم استغلالهم في ورشات العمل التي لا تحترم في عمومها معايير التشغيل المتعارف عليها دوليا.

من ابرز دواعي اختيار بعض اللاجئين السوريين للمنطقة المغاربية نجد العلاقات العائلية وعلاقات الصداقة والدواعي المهنية وحتى الدينية و توفر الظروف الأمنية وهي عوامل كان لكل منها نصيب في الدفع باللاجئين السوريين للاستقرار في هذه المنطقة وذلك في ظل زيادة حدة مآسيهم وغموض مستقبلهم في بلدهم الأصلي.

فمع اندلاع الأحداث وتفاقم الوضع في سوريا اضطر عدد من السوريين التوجه لبلدان المغرب العربي سيما الجزائر في ظل استمرار الرحلات الجوية بين البلدين وإعفاء مواطني هذا البلد من التأشيرة وهو ما يفسر إقبال اللاجئين السوريين على الوجهة الجزائرية. في مقابل ذلك فإن عدد هؤلاء في تونس كان ضئيلا سيما عقب انقطاع العلاقات بين البلدين في سنة 2012، وعدم منح التأشيرات للمواطنين السوريين على اثر ذلك.

لقد اختار بعض السوريين اللجوء إلى المملكة المغربية لاعتبارات معينة وعلى رأسها الاستقرار السياسي الذي يتميز به هذا القطر المغاربي، وإعلان السلطات في المملكة عن إمكانية تسوية وضعية المهاجرين القادمين إليها. كما أن قرب المملكة من أوروبا وما يعنيه ذلك من إمكانية الوصول إلى القارة العجوز مثل بدوره حافزا لبعض اللاجئين السوريين اختيار هذه الوجهة كمرحلة انتقالية بقصد المرور نحو الضفة الشمالية من المتوسط. وتجدر الإشارة هنا أن العديد من اللاجئين السوريين الذين دخلوا للمملكة بطرق سرية، خاصة عبر الحدود الجزائرية تمثل هدفهم في استخدام أراضي المملكة ليس بهدف الإقامة الدائمة بالضرورة ولكن كمنطقة عبور لأوروبا ، وهذا ما يفسر وجود عددا من اللاجئين بالمناطق الشمالية كطنجة والناظور مثلا. ويبدو أن هؤلاء اللاجئين استفادوا من خبرة وتجارب وحيل المهاجرين الأفارقة في كيفية العبور نحو أوروبا التي يرى فيها هؤلاء أفضل ملاذا لهم ولأبنائهم مقارنة بظروف الاستقبال في معظم البلدان العربية. (Alilat et Dahmani, 2014)

لعل من أبرز ما يلاحظ في المواقف والسياسات المغاربية تجاه قضية اللجوء السوري للمنطقة هو غياب التنسيق بينها. في واقع الأمر عوض تبني مقاربة مشتركة تساهم في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين تحولت هذه القضية إلى مصدر لتعميق الخلافات بين دول المنطقة وخصوصا بين الجزائر والمملكة المغربية.

فقد اتسعت حدة هذه الخلافات بين البلدين مع بروز قضية انتقال اللاجئين السوريين عبر الحدود المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2014 لكنها تعمقت أكثر مع بداية شهر أفريل 2017 إثر تبادل الاتهامات بين السلطات الجزائرية والمغربية. ففي الوقت الذي اتهمت فيه المملكة المغربية الجزائر بتسهيل انتقال 54 لاجئ سوري غير شرعي عبر الحدود الجزائرية لمدينة فجيج المغربية واعتبرته كنوع من إثارة للاضطرابات الأمنية على الحدود، نفت الجزائر من جهتها مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين السوريين واعتبرته كمناورة مغربية بقصد الإساءة للجزائر. وفي خضم تبادل الاتهامات بين البلدين بقي اللاجئ السوري الخاسر الأكبر في نهاية المطاف. وببساطة تعبر قضية اللاجئين الذين علقوا بالحدود وتم توظيف قضيتهم للابتزاز والمساومات السياسية عن عمق الفجوة في سياسات الأقطار المغاربية تجاه هذه القضية الإنسانية.(Chanoui, 2017)

2) اللاجئون السوريون في المملكة المغربية:

أ) الجهود الحكومية الرسمية (أولوية المقاربة الأمنية على المقاربة الإنسانية)

تعد المملكة من بين البلدان العربية التي سارعت لمساعدة الشعب السوري في محنته من خلال المساهمة في تجهيز مستشفى في مخيم الجعفري بالمملكة الأردنية، كما عملت المملكة على تسهيل منح التأشيرات للمواطنين السوريين الهاربين من جحيم العنف الذي شهدته سوريا سيما مع بداية الأزمة.

لقد ساعد وجود بعض أفراد الجالية السورية المقيمة في المملكة في الفترة السابقة لاندلاع الأزمة السورية، وهي جالية متخصصة في نشاطات عديدة كمقاولات البناء وخدمات الإطعام وكذا حفر الآبار، في مساعدة بعض اللاجئين سواء بإيجاد مناصب عمل لهم، أو مساعدتهم في الحصول على المأوى وكذا تخفيف وطأة الغربة والألم جراء خروجهم القسري من جحيم العنف.

ومع كل ذلك ظل اللاجئون السوريون في المملكة يعانون من عدة مشكلات وعراقيل كتلك المتعلقة بتمدرس أبنائهم، بحيث لا يتم السماح لهم بدخول المؤسسات المغربية بسبب الوضعية غير القانونية للكثير من أوليائهم، كما يعد تعلم اللغة الأجنبية الأولى في المغرب وهي اللغة الفرنسية معضلة أخرى بحكم أن اللغة الثانية في سوريا بعد اللغة العربية هي اللغة الانجليزية. لقد افرز عدم انخراط أبناء اللاجئين السوريين في المنظومة التعليمية المغربية واقعا معقدا، من ابرز مظاهره مرافقة أطفال اللاجئين أولياءهم في نشاطات التسول أمام المساجد والساحات التجارية. ورغم هذا الوضع الإنساني المعقد لم تبادر السلطات المغربية لإنقاذ الكثير من هؤلاء الأطفال بهدف حفظ طفولتهم بما تمليه كل التشريعات والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

رغم انخراط بعض اللاجئين في مهن ونشاطات اقتصادية متنوعة لكن الكثير منهم سيما النساء والأطفال يمتهنون التسول وهذا ما أثبتته معظم الدراسات الميدانية التي أجريت على الواقع المعيشي للاجئين في المملكة المغربية. تؤكد هذه الأبحاث على الواقع المزري لهؤلاء، مثل تعرضهم للاستغلال والإحباط جراء الوضعية التي يعيشونها والخوف من مستقبلهم الغامض سيما وان الأزمة في بلدهم تزداد سوءا. (Bouchra sidi hida, 2015)

رغم مرارة وضعيتهم استطاع العديد من اللاجئين نسج علاقات طيبة مع المغاربة بسبب قدرتهم السريعة في الاندماج، وهي خاصية جعلتهم يحظون بتعاطف وتضامن مجتمعي استثنائي مقارنة باللاجئين من جنسيات أخرى، لكن ذلك لم يمنع حدوث استثناءات تتعلق بشكل خاص بعدم رضا بعض المغاربة من المنافسة التي يفرضها عليهم السوريون في العديد من النشاطات التي يتقنونها بشكل جيد وساعدتهم في تحسين وضعيتهم المعيشية وتوفير فرص التدريس لأبنائهم في المؤسسات المغربية التربوية الخاصة.

من بين الصعوبات التي تعرض لها اللاجئون عند وصولهم للملكة رفض السلطات المغربية السماح والترخيص لهم بتشييد ملجأ لهم بقصد التخفيف من مشكلة دفع الإيجارات الباهظة التي تثقل كاهلهم، سيما وان الإيجار في المملكة مرتفع جدا.

في ظل وجود معاهدات دولية تتعلق بالهجرة وكذا اللجوء والتي صادقت عليها البلدان المغاربية، وفي ظل توصيات منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية تجتهد المملكة المغربية وكبقية البلدان المغاربية قصد الاستجابة لهذه التوصيات. فقد تبنت المملكة ومن خلال مجلسها الوطني لحقوق الإنسان ما يعرف بمقاربة "من أجل سياسة جديدة للجوء والهجرة". وقد أعلنت السلطات المغربية عن سياسة جديدة للهجرة بدفع عدة

وزارات لوضع إطار قانوني للهجرة. سمحت هذه السياسة بتسوية وضعية العديد من اللاجئين السوريين في المملكة، لكن هذه التسوية لم تشمل الكثير منهم ففي سنة 2015 مثلا تمت تسوية طلبات حوالي 400 لاجئ فقط من مجموع 1100 طلب تم تقديمها للجهات المكلفة بإدارة هذا الملف. فضآلة العدد لا يحجب دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تسوية وضعية العديد من اللاجئين السوريين. فقد ساهم بشكل واضح مثلا في الدفاع عن وضعية اللاجئين السوريين الذين لم يتم الرد على ملفاتهم التي قدموها بقصد الحصول على صفة لاجئ. (Menager Alice ,2016)

ومع كل ذلك فإن مصادقة المملكة المغربية على معاهدة جنيف 1951 المتعلقة باللاجئين لم يساهم كما ينبغي في الدفع بهذا البلد أن يتمتع من الناحية الواقعية بمنظومة إجرائية فعالة للتعاطي مع مشكلة اللجوء، ولعل هذا ما جعل المفوضية العليا للاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة هي من يتولى تحديد وضبط ومساعدة اللاجئين في هذا البلد.

عادة ما يتم تبرير مشكلة البطء في تسوية ملفات طلب اللجوء من قبل السلطات المغربية لضرورات التحقيقات الأمنية حول هوية اللاجئين وهي إجراءات إدارية تأخذ الكثير من الوقت، ومع ذلك فإنه يلاحظ أن تصريحات السلطات المغربية تؤكد أنها تبدي مواقف لينة تجاه اللاجئين الذين لم يتم تحديد هوياتهم لاعتبارات إنسانية. كما ظلت تلك التصريحات تؤكد انه يتم تصنيف المهاجرين السوريين الفارين من الحرب كلاجئين رغم أنهم لم يسو وضعياتهم على اعتبار أنهم قادمون من بلد يعاني من وضع متدهور للغاية.

في واقع الأمر لم تحجب تلك التصريحات واقعا غير مريح لبعض هؤلاء اللاجئين. فطول مدة تسوية وضعية هؤلاء اللاجئين دفعتهم لتنظيم وقفات احتجاجية عديدة تجاه المفوضية العليا للاجئين بعاصمة المملكة، الرباط أين طالبوا بضرورة الإسراع في تسوية وضعياتهم وكذا تقديم طلبات المساعدة الإنسانية الضرورية.

عموما تظل المملكة المغربية تواجه إشكالية معقدة وهي في كيفية التوفيق بين الاستجابة لمبادئ إنسانية كحق اللجوء في مقابل مراعاة الجوانب الأمنية عندما يتعلق الأمر بالتحقق من هوية طالبي اللجوء. وربما هذا ما جعل الموقف المغربي يتعرض للنقد أحيانا عندما يتعلق الأمر بطرد الوافدين المقيمين بشكل غير قانوني كما حدث في شهر مارس 2014 عندما تم طرد 15 لاجئا سوريا لتركيا، وهو القرار الذي انتقدته المفوضية العليا للاجئين. وعليه تواجه المملكة صعوبة تبني سياسة متجانسة يتم فيها احترام حقوق اللاجئين في ظل مناخ امني يتطلب عدم التساهل مع الوافدين الجدد بسبب وجد فرضية اندساس عناصر إرهابية بينهم بقصد زعزعة امن المملكة. (Schneider Frédréc, 2014)

رغم المخاوف الآنفة الذكر لكن يلاحظ أن التنسيق يسير بوتيرة جيدة بين المفوضية العليا للاجئين والسلطات المغربية خلال المدة الأخيرة سيما بعد تبني المملكة لسياستها الجديدة للجوء والهجرة ابتداء من سنة 2014 والتي تشمل جوانب متنوعة تخدم اللاجئين كالتعليم والصحة والرياضة والترقية الاجتماعية والتكوين والشغل.

ب) محدودية مرافعة المجتمع المدني المغربي حول اللاجئين السوريين

تعد المملكة المغربية من البلدان العربية القلية التي تتميز بوجود نسيج هائل من مؤسسات المجتمع المدني النشيطة في مجالات متنوعة خاصة الحقوقية منها. ولقد زادت وتيرة هذه الحركة منذ اندلاع ما يعرف بثورات

الربيع العربي والتي غذت أكثر نفوذ وقوة الروح المطلبية للناشطين الذين يرافعون عن قضايا مختلفة من خلال مؤسسات المجتمع المدني هذه.

رغم السجل الجيد للمملكة المغربية في مجال التعاطي مع اللاجئين والمهاجرين المنحدرين من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء إلا انه عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع ملف اللاجئين السوريين يمكن تسجيل بعض المآخذ. لعل هذا ما دفع العديد من منظمات المجتمع المدني سواء محليا أو دوليا توجيه بعض النقد للسلطات المغربية بخصوص ما يتعلق بما يعرف بقضية اللاجئين السوريين العالقين بالحدود المغربية الجزائرية (من منتصف أفريل إلى بداية جوان 2017).

إن تردد السلطات المغربية استقبال هؤلاء اللاجئين العالقين على الحدود على اعتبار أنهم في الأراضي الجزائرية دفع ناشطي المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمات الحقوقية التحرك والمطالبة بتغليب الجوانب الإنسانية على الخلافات السياسية القائمة بين البلدين, لقد دفع تردد السلطات هذه أن وصل الأمر بالنشطين المغاربة وكذا السوريين المقيمين في المملكة لطرح تساؤل حول الدوافع والخلفيات التي تقف وراء تقديم المملكة الأولوية للوافدين الأفارقة غير الشرعيين باعتماد خطة حكومية لتسوية وضعيتهم وإدماجهم اقتصاديا في مقابل فرض قيود على اللاجئين السوريين خصوصا خلال السنوات الأخيرة ومنها العراقيل المتعلقة بتجديد وثائق إقامة البعض منهم وكذا عدم توفير مقاعد الدراسة لأبنائهم في معظم أطوار التعليم. لقد وصل الأمر بهؤلاء النشطين لدرجة توجيه اتهامات للسلطات المغربية مفادها أن التساهل مع الوافدين الأفارقة والسعي لإدماجهم يدخل في سياق صفقة سياسية مع الاتحاد الأوروبي بهدف التقليل من تدفق هؤلاء نحو أوروبا.

(www.alarabiya.net/ar/north-africa, 2017)

حتى وان اتفق ناشطوا المجتمع المدني في المملكة على بعض الممارسات السيئة للوافدين السوريين كالتسول والسرقة، لكنها تبقى حالات شاذة لا يقاس عليها ولا ينبغي جعلها كمسوغات للتضييق على بقية اللاجئين.

عقب الخلاف الذي نشب بين السلطات المغربية والجزائرية حول اللاجئين العالقين بالمناطق الحدودية، أبدى نشطاء المجتمع المدني في المملكة رغبة كبيرة في مساعدتهم رغم منعهم من قبل السلطات الوصول إليهم لأسباب رأتها موضوعية وعلى رأسها أن الخمسين لاجئ سوري (معظمهم نساء وأطفال) متواجدون على الجانب الأخر من الحدود، أي في الأراضي الجزائرية. ومع ذلك لم يتوقف ناشطي المجتمع المدني عن تقديم نداءات استغاثة باستخدام العديد من الوسائل كالاتصال المباشر بالمسئولين الحكوميين والاستعانة بوسائط التواصل الاجتماعي والإعلام وكذا تنظيم وقفات احتجاجية للتنديد باستمرار الوضع المأساوي للاجئين السوريين ومطالبة السلطات في المملكة بالإسراع في استقبالهم وتخليصهم من معاناتهم مع ضرورة تغليب الجوانب الإنسانية على الحسابات السياسية بين كل من المملكة وجارتها الجزائر في هذه القضية ذات البعد الأخلاقي.*

3) اللاجئون السوريون في الجزائر:

أ/ الأداء الحكومي بين التعاطف الشعبي ومحدودية استجابة السلطات

تعد الجزائر البلد المغاربي الأكثر استقبالا للاجئين السوريين مقارنة بجيرانها. ففي البدايات الأولى للأزمة لوصول اللاجئين إلى الجزائر حاولت القوى المعارضة للنظام السوري استخدام ورقتهم كأداة للتفاوض من اجل رحيل الأسد وذلك مع البلدان المغاربية ومنها الجزائر، لكنها لم تنجح في استخدام هذه الورقة لاعتبار أساسي

وهو تواضع عدد المهاجرين في المنطقة. لم تتمكن قوى الثورة السورية استخدام ورقة اللاجئين للضغط على الجزائر التي بقيت متحفظة في موقفها تجاه الحراك الذي شاهدته سوريا. فلقد ظل الاعتقاد السائد لدى المعارضة السورية أن توافد اللاجئين سوف يعزز من إقحام دول مثل الجزائر ولبنان والعراق في الصراع ودفعها لتبني مواقف داعمة للثورة السورية، لكن مع مرور الوقت وفي ظل جمود المواقف الدولية التي لم تستطع تحقيق إجماع حول إسقاط نظام الأسد في سوريا، وكذلك في ظل الانشقاقات الحادة التي عرفتها المعارضة السورية سيما بين جناحها العسكري والسياسي تم إسقاط قضية اللاجئين كورقة للضغط من أجندة القوى المعارضة لنظام الأسد على معظم البلدان التي شهدت نزوحا للرعايا السوريين بما فيها الجزائر.

من ابرز الإشكاليات التي واجهتها السلطات الجزائرية مع بداية تدفق النازحين من سوريا صعوبة تحديد من يستحق صفة اللاجئ من عدمه. فاستخدام حجة الهروب من الأوضاع الأمنية لم تكن دائما صحيحة في تقدير السلطات الرسمية الجزائرية. فبحسبها وبحسب حتى تصريحات بعض ممثلي الجالية السورية في الجزائر فإن لعديد من هؤلاء اللاجئين كانوا مجرد متسولين ودليلهم أن العديد من هؤلاء يرفضون المساعدات التي تعرضها عليهم الحكومة الجزائرية، وهو الأمر الذي يثبت أن نوايا البعض منهم ليست الهروب من الأوضاع الأمنية وإنما لحسابات أخرى. فقد شجب ممثلي الجالية السورية فإن لجوء بعض هؤلاء للتسول مسيء لسمعة الشعب السوري الذي يبقى غير معني بالهجرة الاقتصادية لهذه الفئة. (Abbes, 2017) ومع ذلك حاولت السلطات الجزائرية والشعب الجزائري أن يقدما الدعم للعائلات السورية التي استقرت في الجزائر.

تميز الأداء الحكومي بالتخبط خلال السنوات الأولى للأزمة السورية. فمع ازدياد تدفق اللاجئين السوريين قررت الجزائر أنه ليس بإمكانها منح حق اللجوء لهؤلاء وعليه تم تصنيفهم كبقية الرعايا الأجانب، بمعنى إخضاعهم للاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وسوريا، وعليه فإن الرعايا السوريين أصبحوا مجبرين بمغادرة الجزائر بعد ثلاثة شهور من وصولهم. لكن وبحكم تدهور الأوضاع في سوريا تم السماح لهم بتجاوز تلك الفترة.

مع تدفق اللاجئين السوريين على الجزائر بدأت مظاهر الاستياء تبدو على الكثير منهم. فقد استهجنوا كيفية تعامل السلطات الجزائرية معهم. فبحسبهم، فإن الجزائر وان فتحت أبوابها ظاهريا لهم، لكن ذلك يخفي الكثير من التضييق عليهم بسبب الإجراءات التي يتم إخضاعهم لها وكذلك الوثائق التي ينبغي عليهم تجديدها كل ثلاثة أشهر. وعليه فإنهم عادة ما يقضون شطرا هاما من هذه المدة في إعداد هذه الوثائق التي تعبر عن بيروقراطية معقدة سيما وأن إمكانية الحصول على الإقامة الدائمة لهم يعد أمرا بعيد المنال. فحتى وان رحب الكثير من هؤلاء اللاجئين بتعاطف الشعب الجزائري معهم، لكن البعض منهم لم يستحسن معاملة الحكومة الجزائرية لهم. فمثلا من بين الصعوبات التي يواجهها هؤلاء اللاجئون تلك المتعلقة بإجراءات الإيواء التي تعد معقدة بحسبهم والتي تتطلب طلبات للإيواء، تصاريح خطية وكفالة المواطن الجزائري. فمثلا يتعين على القادم من سوريا أن يحمل معه مبلغ 1000 دولار وبطاقة الإيواء التي يؤمنها له مواطن جزائري من أحد أقسام الشرطة، أو ان يكون له حجزا بأحد الفنادق ومبلغ أربعة آلاف دولار عند دخوله للجزائر بدون ورقة إيواء. إضافة لذلك تعد مشكلة السكن والإيجار من المشكلات العويصة التي تواجه اللاجئ السوري سيما في المدن الكبرى أين يكون سعر الإيجار مرتفعا للغاية ويتم دفعه مقدما وهو ما يرهق كاهل القادمين الجدد بشكل خاص. (Benrahal, 2015)

لقد دعمت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية استياء بعض اللاجئين السوريين في الجزائر. وتؤكد العديد من تقاريرها المهتمة بوضع اللاجئين السوريين في الجزائر انه توجد مفارقة مهمة وهي انه في الوقت الذي يحظى فيه هؤلاء اللاجئين بترحيب وتعاطف من قبل الشعب الجزائري، لكن في مقابل ذلك يلاحظ وجود العديد من أوجه القصور تتعلق بالتعاطي الرسمي الحكومي مع هؤلاء اللاجئين ضمن جوانب عديدة تتعلق بالإقامة والعمل والتمدرس وغيرها.

من بين الصعوبات التي واجهها اللاجئون مع قدومهم للجزائر صعوبات تتعلق بالعمل والاستثمار في هذا البلد. بالنسبة للعمل، يجد اللاجيء السوري صعوبة في الحصول على عمل لأن القوانين الجزائرية تمنع العمل لمن لا يتمتع بحق الإقامة، وعلية فالكثير من السوريين اللاجئين في الجزائر يشتغلون بشكل غير قانوني وهو ما قد يعرضهم لعقوبات في حال اكتشاف أمرهم. فيما يتعلق بالاستثمار يشتكي اللاجئون أصحاب الأموال من انعدام التسهيلات للمستثمرين السوريين في الجزائر ولعل هذا ما دفع بالبعض منهم الانتقال لوجهة أخرى. فبالإضافة لمناخ الاستثمار غير المحفز، يمنع على اللاجئين الحصول على السجل التجاري، إذ لتفادي هذه العقبة القانونية يتم الاتفاق مع المواطنين الجزائريين بقصد الحصول على سجلات تجارية بأسمائهم وليس بأسماء هؤلاء اللاجئين. (Tsa Algerie, 2017)

لقد دفعت هذه الصعوبات الكثير من النازحين السوريين ليطرحوا تساؤلا هاما فحواه لماذا تضع الحكومات العربية ومنها الجزائر كل هذه العراقيل في مقابل تقديم الدول الأوروبية تسهيلات لأولئك الذين استطاعوا الوصول إليها. يرى هؤلاء النازحون أن التفسير المناسب لذلك هو معاقبة هؤلاء النازحين بسبب وقوفهم ضد نظام الأسد الذي يمارس كل أشكال الاضطهاد ضد شعبه.

رغم التحفظات والانتقادات التي تم توجيهها لطريقة تعاطي السلطات الجزائرية مع اللاجئين السوريين لكن وبعد مرور عدة سنوات من تدهور الوضع في سوريا، تؤكد هذه السلطات أنها وعلى خلاف بقية البلدان المغاربية تعد البلد الذي يستقبل اكبر عدد من اللاجئين السوريين، وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي لا يطبق تلك الحزمة من الإجراءات الأمنية على اللاجئين السوريين مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. وتؤكد نفس السلطات أنها لطالما غضت الطرف وتسامحت مع العائلات السورية التي تلجأ للتسول مراعاة لظروفها الخاصة، كما تؤكد أنها لم تستغل اللاجئين السوريين كما حدث في مناطق أخرى. (Soufiane, 2015)

يمكن القول انه بعد تجاوز السنوات الأولى من لجوء السوريين في الجزائر بدأت مرحلة جديدة في التشكل خلال الفترة الأخيرة وهي استيعاب السلطات الجزائرية لهؤلاء اللاجئين واندماج الكثير منهم في نمط حياتهم الجديد سيما وان الحكومة الجزائرية أبدت ليونة ومرونة كبيرتين مع هؤلاء اللاجئين فيما يتعلق بإجراءات الإقامة والشغل والرعاية الصحية والتمدرس. ومن المهم أن أشير هنا أن التشدد الذي أبدته السلطات الجزائرية في بداية الأزمة السورية لا يعود بالدرجة الأولى لتعاطفها مع النظام القائم في سوريا بقدر ما يعود لحالة التوجس من تداعيات الثورة السورية وموجة الربيع العربي التي اكتسحت العديد من البلدان العربية وأحدثت حراكا ولو متواضعا في الجزائر. زادت حدة التوجس عقب العثور على جوازات سفر مزورة بحوزة بعض اللاجئين تم الحصول عليها من تركيا. (Gioua, 2016) ورغم كل ذلك فإنه ومع مرور الوقت تم السماح لمعظم اللاجئين التنقل بحرية والاستثمار وشراء مساكن وشقق لميسوري الحال، كما سخرت السلطات الجزائرية العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل وفق أجندتها للمساهمة في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين.

ب/ المجتمع المدني وغياب مقاربة فعالة تجاه محنة اللاجئين السوريين

حاولت العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر المرافعة والدفاع من أجل القضايا التي تهم اللاجئين السوريين. من بين هذه المؤسسات ما يعرف باللجنة الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان. فقد دعت هذه الأخيرة السلطات لتبني مقاربة أكثر وضوحا تجاه اللاجئين السوريين الذين يمثلون ملفا إنسانيا يتعين معالجته بعناية. بل وأن البعض من هذه الجمعيات استهجن إخفاق السلطات الجزائرية في الوفاء بالتزاماتها الدولية سواء على المستوى الأخلاقي أو القيمي أو السياسي تجاه هذه المأساة الإنسانية.

لقد تجاوبت بعض جمعيات حقوق الإنسان الجزائرية مع دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي شجبت التنسيق الأمني بين السلطات الجزائرية والحكومة السورية من خلال رفض استقبال بعض اللاجئين وكذلك تسليم الجزائر لبعض اللاجئين السوريين للحكومة السورية مع بداية الأزمة. فقد رأت في القرار الجزائري خطرا محدقا على أمنهم وسلامتهم، وعليه دعت لضرورة ان تحترم الجزائر التزاماتها القانونية وان تتقيد بمعايير حقوق الإنسان التي تحظر تسليم اللاجئين لبلدانهم التي فروا منها.**

انتقدت هذه المنظمات والجمعيات الواقع المزري للكثير من اللاجئين، خاصة الخوف من الترحيل لخارج الجزائر بعد انقضاء آجال الإقامة المسموح لهم بها في الجزائر والتي تعني فيما تعنيه تحولهم إلى مهاجرين غير شرعيين. فقد ضغطت هذه الجمعيات في اتجاه منح صفة لاجئ للنازحين السوريين. ووصل الأمر حد تقديم طلب لرئيس الجمهورية قصد التدخل لإيجاد حل لهذه القضية. أدركت هذه الجمعيات أن إعطاء ومع صفة لأجيء لهؤلاء سيترتب عنه جلب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بقصد المساهمة في تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

من جهتها حاولت العديد من الجمعيات التدخل لحماية هؤلاء اللاجئين خاصة الأطفال والنساء من خلال السعي لتوفير المأوى ولإطعام والرعاية الصحية والتمدرس. ومن بين اهم الجمعيات التي نشطت ولا زالت تنشط ضمن هذا السياق شبكة ندى، جمعية التويزة، جمعية ناس الخير، جمعية ستار شباب وكذلك الكشافة الإسلامية. كما سعت بعض هذه الجمعيات توسيع جهودها بإشراك منظمات حكومية وغير حكومية دولية وعلى رأسها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

فيما يخص المنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي ترتبط بالسياسة العامة للدولة الجزائرية مثل الهلال الأحمر الجزائري فقد تلقت تعليمات من السلطات بضرورة احتضان السوريين الهاربين من جحيم الحرب والظروف الحياتية القاسية، سيما وأن هؤلاء السوريون أبدوا قدرة على الاندماج في المجتمع الجزائري مقارنة باللاجئين الأفارقة بحكم وجود قواسم مشتركة كالدين واللغة والتقاليد.

لقد ساهم الهلال الأحمر الجزائري بالتنسيق مع السلطات الجزائرية في مساعدة اللاجئين السوريين من خلال توفير مراكز الاستقبال لهم، إلا أنه واجه صعوبة رفض الكثير من اللاجئين السوريين الالتحاق بمراكز الاستقبال هذه وهو ما صعب عملية إحصاء هؤلاء اللاجئين سيما الأطفال الذين هم في حاجة للتمدرس.

من بين المجالات العديدة التي تدخل فيها الهلال الأحمر الجزائري مساعدة اللاجئين في استخراج الوثائق الضرورية المتعلقة بإقامتهم، إضافة لتزويد ابناء اللاجئين بمستلزمات الدراسة بل وحتى تخصيص أقسام لتقديم الدروس الإضافية بهدف تقريب تسهيل استيعاب أبناءهم للمنهاج الدراسي الجزائري. هذا بالإضافة

لتقديم الدعم للعائلات السورية خلال المناسبات والأعياد مثل إدراج العديد من الأطفال السوريين في عمليات الختان الجماعي لأطفال العائلات الجزائرية الفقيرة. (عويمر، 2017)

4) اللاجئون السوريون في تونس

أ/ فعل حكومي متواضع ومنظومة تشريعية واعدة للجوء في الأفق

لتونس تجربة ثرية في استقبال اللاجئين، وهي تجربة كانت محل تقدير العالم لما استقبل هذا البلد المتواضع في إمكانياته مئات الآلاف من الليبيين عقب الحراك الشعبي ضد نظام القذافي سنة 2011. لقد منحت هذه التجربة وكذا الوضع حرفية وخبرة وثقة كبيرة للسلطات التونسية للتعاطي مع اللاجئين.

تقدر تقارير المنظمات الإنسانية بتونس أن عدد السوريين في هذا البلد يقارب أربعة آلاف لاجئ، وتقر انه لا توجد معطيات أو إحصائيات دقيقة عن أوضاعهم في تونس، ولا عن كيفية قدومهم إليها ولا عن ظروف عيشهم ولا الصعوبات التي يواجهونها.

دخل العديد من اللاجئين لتونس عبر الحدود الليبية والجزائرية لتتحول إقامة البعض منهم إلى كابوس حقيقي. فبعد هروبهم من جحيم الحرب الأهلية من ليبيا طمعا في كرم الشعب التونسي وتضامن الدولة التونسية حظي الكثير منهم بتعاطف التونسيين لكن على المستوى الرسمي حدث تجاهل تجاههم. فقد أوضحت السلطات التونسية مع بداية تدفق اللاجئين السوريين أن تونس ليس بإمكانها وليست قادرة على استقبال أعدادا كبيرة من اللاجئين بسبب أوضاعها الاقتصادية غير المريحة. (الصابري، 2015)

لقد كانت طريقة الوصول إلى تونس محفوفة بالمخاطر. فبحكم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذا غياب خط جوي مباشر بينها وصل معظمهم للأراضي التونسية عن طريق البر، وهذا ما جعل الكثير منهم يسقطون في فخ عصابات التهريب والإجرام أين تم استغلال أوضاعهم المأساوية أبشع استغلال. كما تعرضت النساء والفتيات السوريات للاستغلال من خلال الاستعانة بهن كخادمات في البيوت مقابل الأكل والمبيت. كما وقع العديد من الأطفال السوريين في أيدي عصابات التسول سيما في المدن الكبرى.

مما عقد أوضاع السوريين في تونس قطع العلاقات بين البلدين منذ شهر نوفمبر 2011. اعتبر اللاجئون السوريون أن قطع العلاقات بين البلدين وإغلاق السفارة السورية في تونس عقابا لهم وليس انتقاما من النظام السوري. فغياب التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عقد كثيرا من وضع السوريين خاصة ما تعلق بتجديد وثائقهم أين يضطرون للسفر للجزائر لأجل ذلك. ومما زاد الطين بلة حالة التعطيل والتماطل من قبل السلطات التونسية بخصوص إجراءات الإقامة التي تدوم لفترات طويلة تتجاوز السنة أحيانا. ضمن هذا السياق تؤكد العديد من الجمعيات الحقوقية التونسية ومنها جمعية الكرامة والحرية فإنه، وبسبب الأوضاع السابقة، يتم استغلال اليد العاملة السورية في العديد من الحرف السوري كالحدادة والنجارة والصناعات التقليدية، ومع ذلك لا يتقاضى العامل السوري سوى ثلث أو ربع ما يتقاضاه العامل التونسي، هذا بالإضافة لحرمانه من خدمة الضمان والتأمين الاجتماعي، سيما وأن الكثير منهم فقدوا وثائقهم أو انتهت مدة إقامتهم في الأراضي التونسية.***

في واقع الأمر يمكن القول أنه رغم تعاطف المواطنين التونسيون مع اللاجئين السوريين وهو التعاطف الذي يمكن ملاحظته بشكل خاص من خلال فضاءات التواصل الاجتماعي التي تم الاستعانة بها لمطالبة المسؤولين

الحكوميين بتوفير الحماية لهم بل وحتى فتح الحدود لهم، لكن في مقابل ذلك يلاحظ عزوف السلطات للتعاطي بشكل مقنع وفعال مع ملف اللاجئين السوريين. لعل هذا ما دفع العديد من المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني أن توجه نقدها للسلطات التونسية التي لم تبد ما يكفي من الاهتمام لدرجة اللامبالاة. فبحسب هذه المنظمات فقد وصلت هذه اللامبالاة للحد الذي لم تقم فيه هذه السلطات حتى بإحصائهم بشكل دقيق بقصد تحديد حاجياتهم والتخفيف من معاناتهم.

من المفارقات التي ينبغي الإشارة إليها هنا، انه على عكس الفعل الحكومي المتواضع شهد العمل التشريعي بخصوص قصية اللجوء في تونس ديناميكية متميزة خلال السنوات الأخيرة. فقد أكد الدستور الجديد (2013) لفترة ما بعد الثورة التونسية على حق اللجوء، بل وأن هذا البلد، ومن خلال وزارة العدل التونسية، أعد مشروع قانون خاص يتعلق باللجوء والذي تأخرت المصادقة عليه لكنه سيساهم في دعم المد التضامني الذي قامت به تونس سنة 2011 مع اللاجئين الليبيين. كما سيحول ما جاء في الدستور التونسي إلى تشريع هام يضمن حماية حقيقية للاجئين وفي حال اعتماده سيجعل من تونس أول بلد عربي يعتمد على هذا القانون المتناغم مع التشريعات الدولية، أي أنه يتماشى مع مقتضيات القانون الدولي للجوء، وبالأساس اتفاقية جنيف 1951. وقد تم إعداد مشروع هذا القانون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس. فالمشروع في نسخته النهائية ينص على مجموعة من المبادئ الأساسية، ويوفر إطارا لتعريف اللاجئ حسب الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجوانب تتعلق بالحماية إضافة إلى واجبات اللاجئين، كما ينص على إنشاء هيئة وطنية للجوء. ويبقى أنه في حال اعتماده سيكون الأول من نوعه في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. (ar.webmanagercenter.com, 2017)

بحسب مشروع القانون الجديد الخاص باللجوء فإنه يحق لطالبه البقاء في التراب التونسي إلى أن تبت الهيئة المختصة في طلبه، ويستفي حقه في ممارسة الطعون التي يكفلها هذا القانون. كما يؤكد نص هذا المشروع على تساوي اللاجئين مع المواطنين التونسيين في عدة حقوق من بينها حرية المعتقد والحق في التعليم الأساسي، والتقاضي، كما يتساوون مع الأجانب في حقوق الملكية والتنقل داخل البلاد وإلى خارجها وفي الشغل وفي الضمان الاجتماعي. (تونس تعزز منظومتها الحقوقية بمشروع لأول قانون عربي للجوء"، صحيفة بغداد بوست، يوم 10 جوان 2017.)

ب/ المجتمع المدني التونسي الأنشط مغاربيا في المرافعة عن اللاجئين السوريين

رغم التصريحات الإيجابية للسلطات التونسية مع بداية توافد اللاجئين السوريين على هذا البلد هربا من جحيم الحرب في وطنهم، لكن عدم ترجمة تلك التصريحات في قرارات ملموسة دفعت المجتمع المدني التونسي للضغط على الحكومة بقصد دفعها للمشاركة في المجهود الدولي لاستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها. وأشير هنا أن مؤسسات المجتمع المدني التونسي تعد من أنشط المؤسسات على المستوى المغاربي' فقد أبدى استماتة ونشاط متميز في الدفاع عن هؤلاء اللاجئين.

انتقدت العديد من المنظمات الحقوقية التونسية عزوف واستقالة السلطات التونسية وكذلك عدم وفائها بالتزاماتها الدولية التي صادقت على العديد منها. فعلى عكس احتضانها للآلاف الليبيين الفارين من جحيم الحرب في ليبيا، وهو ما أعطى لتونس تجربة فريدة من نوعها مقارنة بالتجارب المغاربية الأخرى في احتضان اللاجئين، وفي قدرتها على استنفار المنظمات المهتمة بالإغاثة لمساعدة اللاجئين السوريين. لقد فضلت السلطات

التونسية عدم الانخراط في هكذا مسعى لاعتبارات لا يمكن تحديدها بشكل دقيق، مع أن بعض منظمات المجتمع المدني التونسي توعز ذلك كون هؤلاء اللاجئين محسوبين على النظام القائم في سوريا والذي لا يحظى بقبول من قبل سلطات ما بعد الثورة في تونس.

من جهته ساهم ولا يزال يساهم الهلال الأحمر التونسي بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين في التعاون ضمن مجالات عديدة. فمثلا تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس بقبول مطالب اللجوء ودراستها وتصحيح وضعيات أصحابها وبعدما تقوم بتسليم مطالب اللجوء إلى الهلال الأحمر التونسي المتواجد في العديد من المحافظات التونسية. كما تقوم كلتا الهيئتين بزيارات ميدانية لضبط حاجيات اللاجئين السوريين وتقديم المساعدات لهم.

ساهمت مؤسسة الهلال الأحمر بمساعدة الكثير من أبناء اللاجئين في للتمدرس في المؤسسات التربوية التونسية، وتخصيص حصصا إضافية للاستدراك سيما في اللغة الفرنسية التي يجهلها أطفال اللاجئين السوريين. كما ساعدت في إدخال أبناء اللاجئين الذين لا يتمتعون بالأوراق الثبوتية للمؤسسات التعليمية، إذ في حالة عجز اللاجئ عن تقديم شهادة الإقامة، أو غياب الأوراق الثبوتية للطفل التي تحدد سنه ومستواه الدراسي يتم اعتماد وثيقة التصريح على الشرف كإجراء لعديم تفويت الفرصة على تمدرس أبناء اللاجئين.

خاتمة وإستنتاجات

للأسف، كبقية البلدان العربية افتقدت البلدان المغاربية التي شملها هذا البحث وهي تونس والجزائر والمملكة المغربية لسياسة واضحة تخص استقبال اللاجئين السوريين على أراضيها. ويلاحظ غياب رؤية موحدة وواضحة تجاه هذه القضية. فالإجراءات والسياسات التي اتخذتها اتسمت بالعشوائية والتخبط، كما اتسمت بالمناسباتية والظرفية.

من المفارقات المهمة التي ينبغي التأكيد عليها في نهاية هذه الورقة أن التعاطي الشعبي الوجداني مع مأساة اللاجئين السوريين على المستوى المغاربي اختلفت كل الاختلاف عن التعاطي الرسمي. ففي الوقت الذي أبدت كل الشعوب المغاربية ترحيبها وتعاطفها مع اللاجئين السوريين، في مقابل ذلك اتسم التعاطي الرسمي بالعديد من أوجه القصور وظلت المقاربة والهاجس الأمني الأكثر حضورا في صياغة رؤى الحكومات المغاربية تجاه مأساة السوريين.

بالانتقال لدور المجتمع المدني، فإنه وكبقية المؤسسات الأهلية في العام العربي وبغض النظر عن بعض الجمعيات التي حاولت ان ترافع وتدافع عن مأساة الشعب السوري، فإن بقية التنظيمات أبدت تقصيرا تجاه اللاجئين السوريين. فرغم كثرة عددها إلا أن الكثير منها التزم الصمت بذريعة ضبابية الوضع السياسي في سوريا.

من بين أبرز وجوه تقصير المجتمع المدني المغاربي في المرافعة عن محنة اللاجئين السوريين، عدم قدرته على مقاربة ظاهرة اللجوء باعتبارها كارثة إنسانية. كما أبان عن فقر واضح في تبصير الرأي العام في المنطقة بحجم معاناة السوريين وحاجتهم للإغاثة العاجلة. إضافة لكل ذلك يلاحظ وقوع العديد من مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في فخ الحسابات السياسية الضيقة وهو منطق يتنافى والأرضية الأخلاقية التي تستند عليها نشاطات هذه المؤسسات، وما يعنيه ذلك من تضامن إنساني وأخلاقي مع محنة بشرية، تضامن بعيدا كل البعد عن الحسابات السياسية الأنانية، مرجعيته الوحيدة إنسانية الإنسان.

قائمة المراجع:

1. "تونس تعزز منظومتها الحقوقية بمشروع لأول قانون عربي للجوء" صحيفة بغداد بوست، يوم 10 جوان 2017.
2. الصابري بلقاسم "تونس ليست قادرة على استقبال أعدادا كبيرة من اللاجئين" الثورة نيوز، 2015/09/15.
3. عويمر إيمان، "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب لكن المستقبل في أوروبا" الشروق اونلاين، 2015/09/06 تم تصفح الموقع في 2017/06/28.

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html

4. "اللاجؤون السورين العالقون بين الجزائر والمغرب." العربية نت (تم تصفح الموقع يوم 9 جوان 2017).

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/04/30/

5. قانون اللجوء في تونس محور لقاء بين يوسف الشاهد ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، في مجلة المصدر ليوم 10 /02/ 2017.
6. "مشروع قانون يتعلق بحق اللجوء في تونس" جريدة الصباح التونسية يوم 2014/06/25.

ar.webmanagercenter.com/2017/02/10/175 165

7. Abbes Zineb,"Le Représentant des Refugies Syries à Alger Déplore le Refus de ses Concitoyens de Réjoindre les centres d acceuil", Algerie1.com (Accessed on : 6/7/2017)
8. https://www.algerie1.com/actualite/le-representant-des-refugies-syriens-a-alger-deplore-le-refus-de-ses-concitoyens-de-rejoindre-les-centres-daccueil
9. Alilat farid et Dahmani Farida, "Réfigiés Syriens, Quand le Maghreb devient Syrophobe", Jeune Afrique, Nro. 2938, 30 au 07 Avril 2014.
10. Benrahal Djemai, "Réfugiés Syriens en Algerie, Ils Sont Confrontés à un Probleme de Papeirs", InfoSoir 25/02/2015.
11. Bouchra Sidi Hida, Migration au Maroc et Fait du Printemps Arabe: cas des syriens, Centre Jacques Berques, 2015.
12. Chanoui Zahra, L'Algerie Accepte d Acceuillir les Syriens Bloqués à sa Fronteire Avec le Maroc Depuis Six Semaines" Le Monde du 02/06/2017.
13. Gioua Ikram "Alerts dans les Aeroports Internationaux" L Expression, 13/10/2016.
14. Menager Alice, "Pourqoui le Maroc Doit Adopter les Lois Relatives à l Asile et l Immigration", HuffoPost Maroc, 17/06/2016.
15. Schneider Frédréc, "Le Maroc Expulse des Refigiés Syriens Perturbateurs", Afric.com, 25 Mars 2014.
16. Soufiane Farid, "La Détresse des Syriens en Algerie", Le Jeune Independant, 15 Mars 2015.
17. Tsa Algerie,"Ces réfugies Syriens qui Reussissent en Algerie" (Accessed on : 12/7/2017)

http://www.pageshalal.fr/actualites/ces_refugies_syriens_qui_reussissent_en_algerie_-fr-15934.html

الهوامش:

* "جماعة العدل والاحسان تندد برفض السلطات المغربية دخول اللاجئين السوريين العالقين على الحدود" القدس العربي، يوم 08 ماي 2017. عدد 8849.

** "الجزائر تسلم لاجئين سوريين لنظام بشار الأسد" دنيا الوطن. (تم تصفح الوقع في 23 جوان 2017).

*** "سوريو تونس: لاجئو الخلسة والتسول" العربي الجديد، 2015/03/15.

https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=TdhtWab9N4bSUZGwlvAM#q